(مترجمة)

الاتحاد الأوروبي يعلن عن تمويل البوابة العالمية لمنافسة مبادرة الصين الحزام والطريق

هذا الأسبوع، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن تمويل بقيمة 300 مليار يورو لبرنامج البوابة العالمية الذي يمثل رد الاتحاد الأوروبي على مبادرة الحزام والطريق الصينية. وقال رئيس المفوضية الأوروبية: "سندعم الاستثمارات الذكية في البنية التحتية عالية الجودة، مع احترام أعلى المعايير الاجتماعية والبيئية، بما يتماشى مع القيم الديمقراطية للاتحاد الأوروبي والأعراف والمعايير الدولية. استراتيجية البوابة العالمية هي نموذج لكيفية قيام أوروبا ببناء اتصالات أكثر مرونة مع العالم". هذا العام، أعلنت أمريكا أيضاً عن مبادرة بنية تحتية دولية، أطلق عليها اسم إعادة بناء عالم أفضل، لكنها لم تقدم بعد تفاصيل محددة أو التزامات تمويلية. تم الإعلان عن خطة الحزام والطريق الصينية الضخمة في عام 2013 لاستثمار ما يصل إلى تريليون دولار في البنية التحتية في ما يقرب من 70 دولة ومنظمة دولية، ومنذ ذلك الحين تم التوسع أكثر من ذلك. مبادرة الاتحاد الأوروبي أصغر حجماً وأقل طموحاً بكثير. وفقاً لمجلة الإيكونوميست "مبلغ الـ300 مليار يورو هو بشكل أساسي مزيج من الالتزامات الحالية وضمانات القروض والافتراضات البطولية حول قدرة النادي على "حشد" الاستثمار الخاص، بدلاً من الإنفاق الجديد الفعلي".

فشل الغرب في منافسة الإمكانات الاقتصادية الهائلة للصين. من خلال تبني النظام الاقتصادي الرأسمالي، يكون الغرب قد دمر بالفعل قدرته الاقتصادية. عندما يتم تطبيق الرأسمالية في البداية، فإنها تولد نمواً اقتصادياً هائلاً، حيث يتم تحرير رواد الأعمال ورجال الأعمال من القيود المفروضة على توليد الثروة. ولكن من خلال الفشل في توزيع الثروة بشكل صحيح، يؤدي الاقتصاد الرأسمالي في النهاية إلى إفقار وهزال أي مجتمع يتم تطبيقه فيه. تتركز الثروة في أيدي الأثرياء والأقوياء، ويتم تداولها بشكل أساسي بينهم فقط، وبالتالي تشكل اقتصاداً موازياً من الأدوات المالية الاصطناعية والسلع والخدمات الفاخرة، بينما عامة الناس محرومون إلى حد كبير من رأس المال والموارد التي تشتد الحاجة إليها لريادة الأعمال المحلية والإنتاجية. إذا استمر المجتمع الغربي في الظهور بمظهر أكثر ازدهاراً من بقية العالم، فإن هذا يرجع إلى استغلال الغرب الاستعماري للموارد والثروة العالمية، وليس بسبب ناتجه الاقتصادي المحلي. في الواقع، أمريكا ليست منزعجة من الإنتاجية الصينية، ولكنها تسعى إلى استغلالها لمصلحتها الخاصة، تماماً كما سعت أمريكا للاستفادة من الإنتاجية الاقتصادية الألمانية واليابانية في الماضي. إذا كانت أمريكا تخشى الصين، فهذا ليس بسبب اقتصادها ولكن بسبب سياساتها وقوتها العسكرية المتنامية بسرعة، والتي تتناقض مع السياسات السلمية التي فرضت على ألمانيا واليابان أثناء احتلال أمريكا لهما بعد الحرب العالمية الثانية.

إذا كان المسلمون يسعون إلى نهضة حقيقية، فلن يأتي ذلك من تقليد الأفكار والمعايير الغربية التي تهزم نفسها في نهاية المطاف. إن الأمة الإسلامية لديها في داخلها مصدر أسمى بكثير لتوجيه هذا العالم، وهو القرآن الكريم والسنة النبوية، والأفكار والقواعد والأنظمة التي توفرها والتي جعلت من الإسلام الحضارة العالمية المهيمنة لأكثر من ألف عام. إذا فقدنا هذه المكانة من قبل، فهذا ليس بسبب تبنينا للإسلام ولكن لأننا فشلنا في الالتزام به بشكل صحيح. ومع ذلك، بإذن الله، ستعود الأمة الإسلامية الآن إلى دينها، وسوف تعيد قريباً إقامة دولة الخلافة الإسلامية على منهاج النبي ﷺ التي ستوحد جميع بلاد المسلمين وتحرر بلادهم المحتلة، وتحمل دعوة الإسلام إلى العالم أجمع.

الاستعمار الاقتصادي الغربي والمرأة الأفغانية

الجهود الغربية لمتابعة الاستعمار الاقتصادي شوهدت أيضاً في أفغانستان. على الرغم من أن أمريكا اضطرت إلى سحب جيشها من أفغانستان وفقاً لمخاوف جيوسياسية أكبر، إلا أن الغرب يواصل المحاولة بكل الوسائل الأخرى الممكنة لفرض سيطرته على هذه الأرض. لقد انخرط شعب أفغانستان في الحرب منذ عقود، ويعرف كيف يحافظ على نشاطه الاقتصادي المستقل مع القليل من الدعم الخارجي. علاوة على ذلك، فإن أفغانستان غنية بالموارد وتمثل مفترق طرق مهماً له أهمية تجارية كبيرة بين غرب آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ومع ذلك، فإن الغرب يسلط الضوء على محنة أولئك الذين يعيشون في المدن الذين أصبحوا يعتمدون بطريقة أو بأخرى على التمويل الغربي أثناء احتلالهم، وفي الوقت نفسه قطعوا وصول الحكومة الأفغانية إلى الأموال الأجنبية. أصدرت الأمم المتحدة هذا الأسبوع تقريراً يحاول ربط اقتصاد أفغانستان بنقد غربي آخر مفضل، يتعلق بمعاملة النساء. وفقاً لتقرير في بلومبرج، "إن تحرك طالبان لتقييد عمل النساء قد يكلف الاقتصاد الأفغاني على الفور ما يصل إلى مليار دولار، أو 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما قال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقرير بينما تسعى الجماعة المسلحة لتحقيق أهداف عالمية تساعد على تجنب أزمة عميقة". ويقول التقرير كذلك، "رسم تقرير الأمم المتحدة صورة قاتمة لاقتصاد أفغانستان، الذي يعاني من ضغوط مع ارتفاع التضخم والأزمة النقدية المستمرة. وتمثل النساء 20٪ من القوة العاملة في البلاد، ومنعهن من العمل يمكن أن يخفض نصف مليار دولار من استهلاك الأسرة".

أجاز الإسلام للمرأة العمل ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بشكل كامل. لكن هذا لا يهدف إلى تعزيز "الناتج المحلي الإجمالي"، فهو مقياس فج وسيئ التصميم ومضلل للنشاط الاقتصادي لبلد ما. لا يحتاج الإسلام إلى استثمار الجهود لمنحها قيمة. من خلال دفع النساء إلى العمل، أضعف الغرب الأسر بشدة، ما أدى إلى انتشار التبعية الاقتصادية والاجتماعية التي تثقل كاهل الحكومات الغربية غير القادرة على توفير الرعاية الكافية للجميع على الرغم من إنفاقها "الاجتماعي" الهائل والخدمات التعليمية والصحية الهائلة. في الإسلام، كانت الحكومة الأكثر بساطة قادرة على تحقيق مجتمع أكثر إنصافاً وازدهاراً من خلال العائلات والمجتمعات القوية، والتي لا يمكن أن توجد بدون الأدوار القوية للمرأة في مركزها. تحظى هذه الجهود بتقدير وتكريم كاملين في المجتمع الإسلامي. ففي إحدى الروايات، جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتُ أَنْ أَغْزُوَ، وَقَدْ جِئْتُ أَسْتَشِيرُكَ، فَقَالَ: **«هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ»** قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: **«فَالْزَمْهَا فَإِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ رِجْلَيْهَا»**. [النسائي]

بإذن الله، سيتم قريباً تعزيز أفغانستان ودعمها من خلال كونها جزءاً من دولة الخلافة القائمة قريبا بإذن الله، والتي ستدخل صفوف القوى العظمى المهيمنة في العالم بسبب حجمها الهائل وسكانها ومواردها وجغرافيتها السياسية ومبدئها، وبالتالي ستكون قادرة بشكل كامل على إيقاف المزيد من الاستعمار الغربي على بلاد المسلمين، سواء أكان اقتصاديا أم غير ذلك.